الأمم المتحدة S/2024/510

مجلس الأمن

Distr.: General
27 June 2024
Arabic
Original: English

# رسالة مؤرخة 26 حزيران/يونيه 2024 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائمة بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومة بلدي، أكتب إليكم ردا على الادعاءات الواردة في الرسالة المؤرخة 10 حزيران/يونيه 2024 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للسودان، بالصيغة التي أُحيلت بها بموجب المذكرة الشفوية رقم: SUN/118/24 المؤرخة 20 حزيران/يونيه 2024 الموجهة من البعثة الدائمة للسودان لدى الأمم المتحدة؛ وكذلك الادعاءات التي أدلى بها ممثلا السودان في الجلسة 9656 المعقودة في 13 حزيران/يونيه 2024 والجلسة 9659 المعقودة في 18 حزيران/يونيه 2024 في إطار البند المعنون "تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان".

فرسالة ممثل السودان المؤرخة 10 حزيران/يونيه 2024 مليئة مرة أخرى بالتوصيفات الخاطئة والافتراءات السافرة الموجهة ضد الإمارات العربية المتحدة. ونلاحظ، في هذا الصدد، أن الإمارات العربية المتحدة سبق أن ردت على الادعاءات التشهيرية التي أطلقها ممثلو السودان، وذلك في الرسائل المؤرخة 20 آذار/مارس 2024 (S/2024/252) و 21 نيسان/أبريل 2024 (S/2024/326) و 25 نيسان/أبريل 2024 (S/2024/336) الموجهة إلى رئيس(ة) مجلس الأمن من الإمارات العربية المتحدة.

ونحن نود أن نردّ بشكل واف على تلك الادعاءات الزائفة، ونؤكد من جديد في البداية دعمنا للجهود الرامية إلى تهدئة التوترات وتنفيذ وقف لإطلاق النار والمضي قدما في مفاوضات تؤدي إلى إعادة إقامة حكومة شرعية تمثل جميع أبناء الشعب السوداني.

وتشعر الإمارات العربية المتحدة بقلق بالغ إزاء الآثار المدمرة للنزاع في السودان، وتثير جزعها بشكل خاص التقارير التي تفيد بممارسة أعمال العنف الجنسي ضد النساء والفتيات، وقتل الأطفال وتشويههم، وتجنيد الأطفال، والقصف الجوي العشوائي، وارتفاع خطر المجاعة، واستمرار معاناة وتشريد آلاف المدنيين، ولا سيما الأطفال والنساء وكبار السن. وتكرر الإمارات العربية المتحدة دعواتها للطرفين المتحاربين إلى حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية. وتذكّر الإمارات العربية المتحدة كذلك الطرفين المتحاربين بالتزاماتهما بموجب القانون الدولي الإنساني والالتزامات التي تعهدا بها في جدة، المملكة العربية السعودية، بحماية المدنيين وتيسير إيصال شحنات المساعدات الإنسانية لتلبية احتياجات المدنيين، وتحثهما على الامتثال لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.



الرجاء إعادة استعمال الورق

وتترتب على هذا النزاع آثار تشعر بها بشدة الجالية السودانية الكبيرة في الإمارات العربية المتحدة، التي تشكل جزءا مقدّرا من مجتمعنا، والتي تقف شاهدا على عمق العلاقات المتجذّرة بين بلدينا. ويستحق الشعب السوداني أن ينعم بالعدالة والسلام؛ وهو بحاجة إلى وقف فوري لإطلاق النار، وتدفق المساعدات الإنسانية دون عوائق، وإلى عملية سياسية ذات مصداقية.

وتشعر الإمارات العربية المتحدة أيضا بقلق عميق إزاء الحالة الإنسانية الكارثية والمتدهورة، بما في ذلك انعدام الأمن الغذائي الحاد الذي يصل إلى مستوى الأزمة، ونهب مخزونات المساعدات الإنسانية. ومع وجود ملايين من أبناء الشعب السوداني ممّن يواجهون خطر المجاعة الذي يلوح في الأفق، فممّا لا يقبله أي ضمير أن يواصل الطرفان المتحاربان عرقلة ومنع وصول المساعدة الإنسانية الأساسية في انتهاك للقانون الدولي الإنساني. ومن غير المقبول منع إيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود وعبر خطوط التماس. وتضم الإمارات العربية المتحدة صوتها إلى صوت مجلس الأمن في حث طرفي النزاع على إتاحة وتيسير مرور مساعدات الإغاثة الإنسانية الموجهة للمدنيين المحتاجين بشكل عاجل وآمن ومستدام دون عوائق، وذلك تماشيا مع قرار مجلس الأمن 2736 (2024) الذي اتُّخذ في 13 حزيران/يونيه 2024.

وقد سعت الإمارات العربية المتحدة إلى المساعدة في تلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب السوداني. فبعد أن رفضت القوات المسلحة السودانية، بكل أسف، العرض الذي قدمناه في 25 أيار/مايو 2023 لإنشاء مستشفى ميداني في السودان لتقديم المساعدة والدعم الطبي، أنشأت الإمارات العربية المتحدة مستشفيين ميدانيين بالقرب من الحدود التشادية السودانية. ولا يزال هذان المستشفيان الميدانيان يمثلان شريان حياة بالغ الأهمية للأشخاص الذين يحتاجون إلى الرعاية الطبية. وعلاوة على ذلك، وقّعت الإمارات العربية المتحدة في الأسبوع الماضي اتفاقات جديدة مع الأمم المتحدة لزيادة المساعدات المقدّمة إلى السودان، حيث خُصّص مبلغ إضافي قيمته 70 مليون دولار للمساعدات المقدمة للسودان من خلال الشركاء الرئيسيين ووكالات الأمم المتحدة، بالإضافة إلى مبلغ 130 مليون دولار قدمته الإمارات العربية المتحدة كمساعدات إنسانية للسودان منذ اندلاع النزاع في نيسان/أبريل 2023.

ويعرّض امتدادُ الأزمة الإنسانية إلى خارج السودان أيضا الأمنَ الإقليمي للخطر. والسودان عرضة من جديد لأن يصبح أرضا خصبة للأيديولوجيات المتطرفة والمنظمات الإرهابية. ولا يزال التطرف يشكل تهديدا أساسيا للمنطقة وسببا جذريا للإرهاب. ولذلك، يهدد الفراغ الأمني في السودان بإتاحة المجال لانتشار التطرف والعنف القبلي، اللذين يغذيهما خطاب الكراهية والمعلومات المضلِّلة، إلى البلدان المجاورة، مما يخلق أزمة إقليمية تترتب عليها آثار عالمية على صعد الهجرة والأمن الغذائي ومكافحة الإرهاب. ويتمثل السبيل الوحيد لمنع ذلك في دعم إيجاد سودان ينعم بالسلام والاستقرار والتطور الاقتصادي، تحت قيادة حكومة مدنية.

وليس استمرار العنف في السودان سوى تأكيد لحقيقة أن أيا من الطرفين المتحاربين لا يمثل شعب السودان. ولا يوجد حل عسكري لهذا النزاع. ويجب أن تنتهي الحرب. ونحن نحث الطرفين المتحاربين على القيام فورا بوقف القتال وإلقاء أسلحتهما والانضمام إلى عملية محادثات جدة والتفاوض من أجل إيجاد مسار نحو إقامة حكومة تمثيلية بقيادة مدنية.

ولذلك يجب على المجتمع الدولي أن يزيد دعمه للسودان بشكل كبير. فالتصدي لهذه الأزمة أهمّ من أن يُسمح بإعاقته من قبل الطرفين المتحاربين اللذين لا يمثلان مصالح الشعب السوداني. ولا تزال

الإمارات العربية المتحدة تركز على العمل مع الشـــركاء الإقليميين والدوليين للتخفيف من خطر المجاعة وتشـــجيع الطرفين المتحاربين على الانخراط بشـــكل إيجابي في عملية ســـياســـية. وعلاوة على ذلك، تدعم الإمارات العربية المتحدة جميع المبادرات الرامية إلى إنهاء هذا النزاع، وتؤمن إيمانا راســـخا بأن محادثات السلام ينبغي أن تحظى بدعم كل من يرغب في رؤية حل سلمي للنزاع.

ونشـير في هذا الصـدد إلى الدعوة التي وجهها مجلس السـلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي مؤخرا إلى عقد مؤتمر قمة اسـتثنائي للتصـدي للحرب المتصـاعدة في السـودان، ونشـيد بالدور الذي تقوم به أوغندا والمســـؤولين البارزين في الاتحاد الأفريقي والقادة الإقليميين من خلال بذل الجهود من أجل إنهاء الأزمة. وتضـم الإمارات العربية المتحدة صـوتها إلى صـوت مجلس السـلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في دعوته قادة الطرفين المتحاربين إلى الاجتماع تحت رعاية الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية دون مزيد من التأخير والمشاركة في عملية الحوار السياسي المقبلة الجامعة لكل الجهات المعنية في السودان التي ستجرى في أديس أبابا في الفترة من 10 إلى 15 تموز/يوليه 2024.

وفي هذا المنعطف الحرج الذي يمر به الســـودان والمنطقة، يســـاور الإمارات العربية المتحدة قلق عميق إزاء اسـتمرار نشـر المعلومات المضـللة والروايات الكاذبة التي تشـكل محاولة لصـرف الانتباه عن الوضـع القائم على الأرض. وبالفعل، ففي ظل حجم المعاناة التي ينطوي عليها هذا النزاع، تأسـف الإمارات العربية المتحدة لأن ممثل السـودان، الذي يمثل أحد الطرفين المتحاربين، وهو القوات المسـلحة السـودانية، قد أسـاء مرة أخرى اسـتغلال مشـاركته في جلسـة لمجلس الأمن ليحاول إلقاء اللوم فيما يتعلق بالحالة في السـودان على الآخرين. وهو قد قام على وجه الخصـوص بعرض سـرد محرّف لأنشـطة القوات المسـلحة الســـودانية والميليشـــيات المتحالفة معها، لتبرير أفعالها وعقلنتها والدفاع عنها، بما في ذلك قيامها بعرقلة عمليات إيصـال المسـاعدة الإنسـانية وارتكابها انتهاكات أخرى للقانون الدولي الإنسـاني، فضـلا عن رفضـها المستمر للمشاركة في محادثات السلام. فمن المخيب للآمال أن يواصل ممثل السودان إساءة استخدام منبر مجلس الأمن سعيا إلى تحقيق أغراض سياسية وأيديولوجية تتعارض تماما مع هدف المجتمع الدولي المتمثل في حل الأزمات المتعددة في السودان. فهذا السلوك غير بناء على الإطلاق ولا ينبغي قبوله.

ونحن نشـــعر بالجزع كذلك من اســـتغلال ممثل الســـودان جلســـة مجلس الأمن المعقودة في 18 حزيران/يونيه 2024 لمحاولة إقناع المجتمع الدولي بعدم وجود مجاعة تلوح في الأفق في السودان. فهذا الإنكار هو تجاهل صـارخ لمعاناة الشـعب السـوداني ومحاولة للتقليل من شـأن الأزمة الإنسـانية الحادة. وهذا يتعارض مع الحقيقة الثابتة[1]. ولا يزال الوضع يتفاقم أكثر فأكثر، بينما الشاحنات عالقة على حدود السودان في انتظار السماح لها بالدخول لتقديم المساعدة المنقذة للحياة إلى الناس في السودان.

وإن الادعاءات التي أطلقها ممثلو السـودان هي محض افتراءات، وينبغي ألا يُلتفت على الإطلاق إلى الصور المشكوك في صحتها المرفقة برسالة ممثل السودان المؤرخة 10 حزيران/يونيه 2024، والتي تم تقديمها دون توضيح السياق أو عرض أي أدلة داعمة. ويُذكر على وجه الخصوص ما يلي:

(1) أصـــدر نظام التصـــنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، الذي يُســـترشـــد به في تقييم الأمم المتحدة لحالات المجاعة، تنبيها في 29 آذار/مارس 2024 جاء فيه أنه "يلزم بالتالي اتخاذ إجراءات فورية لمنع حدوث وفيات على نطاق واســـع وانهيار ســـبل العيش بالكامل ولتجنب وقوع أزمة جوع كارثية في السودان".

(أ) خلافا لادعاءات ممثل السودان، فإن الصور المرفقة برسالته المؤرخة 10 حزيران/يونيه 2024 ليست صورا لجوازات سفر؛ بل هي صور فوتوغرافية لمسوح أو نسخ ضوئية لصفحات بيانات ستة جوازات سفر، بعضها منتهي الصلاحية بشكل واضح، وبعضها جوازات سفر من بلد آخر. والأفراد الإماراتيون الأربعة المعنيون سافروا إلى السودان قبل النزاع بفترة طويلة. ويعتبر هؤلاء الأفراد ادّعاء تورّطهم في النزاع على هذا النحو تشهيرا وأمرا متناقضا بشكل صارخ مع الترحيب الذي سبق أن تلقوه من السلطات السودانية لمساعيهم الخيرية ومحاولاتهم لبناء روابط تجارية بين دولتين شقيقتين، وهم يحتفظون بحقهم في اتخاذ الإجراءات القانونية. والواقع أن جوازات سفر هؤلاء الأفراد بحوزة كل منهم، ومن غير الممكن أن يكون قد عُثر عليها "في ساحة المعركة" كما زعم ممثل السودان.

وفي أيار/مايو 2022، قام وفد من "هيئة الأعمال الخيرية العالمية"، وهي منظمة خيرية وإنسانية مقرها الإمارات العربية المتحدة تتمتع بمركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تحت اسم "المنظمة الدولية للنداء الإنساني") بزيارة إلى السودان للإشراف على مختلف المبادرات الإنسانية. وكان خمسة من الأفراد الذين وردت أسماؤهم في رسالة ممثل السودان المؤرخة 10 حزيران/يونيه 2024 أعضاء في وفد هيئة الأعمال الخيرية العالمية. وقد تم أيضا توثيق التعاون بين السلطات السودانية والمنظمة الخيرية الدولية على الإنترنت، بما في ذلك على الموقع الشبكي للمنظمة.

وهناك العديد من الطرق التي يمكن أن تكون السلطات السودانية قد حصلت من خلالها على مسوح أو نسخ ضوئية من صفحات بيانات جوازات السفر هذه، بما في ذلك فيما يتعلق بالزيارة التي قامت بها هيئة الأعمال الخيرية العالمية في أيار/مايو 2022. ولم تُقدّم أي صور فوتوغرافية للأجزاء الأخرى من جوازات السفر الستة لإثبات الادعاءات بأن جوازات السفر هذه تم الاستيلاء عليها من مركبة مصفحة في حادث وقع على الطريق بين الجريف وأم دوم في 28 كانون الثاني/يناير 2024 وأنها بحوزة القوات المسلحة السودانية.

(ب) إن الصورة الفوتوغرافية لمركبة مصفحة تالفة وُصفت خطأ في رسالة ممثل السودان المؤرخة 10 حزيران/يونيه 2024 بأنها "مركبة مصفحة من طراز نمر مطابقة لمركبات فورد من الداخل" ليست في واقع الأمر مركبة من طراز نمر. فهناك العديد من الاختلافات الكبيرة بين المركبة المصفحة التالفة ومركبات نمر المصفحة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، حجم وشكل النوافذ الجانبية، وحجم الأبواب، وحجم وتصميم مقابض الأبواب، وشكل جسم المركبة، ووجود صناديق تخزين تحت أبواب المركبة المصفحة التالفة (وهو عنصر غير موجود في مركبة نمر المصفحة).

(ج) الادعاءات التي قدمها ممثل السودان بشأن توريد الأسلحة والمعدات العسكرية هي جزء من حملة خداع تشنها القوات المسلحة السودانية عن طريق نشر المعلومات المضللة. فهذه الادعاءات كاذبة بشكل واضح، والصور التي عرضها ممثل السودان لا تدعم – بل وإنها تناقض – ادعاءاته التي لا أساس لها من الصحة. فحكومة الإمارات العربية المتحدة مدّت يد التعاون وقدمت المساعدة إلى السودان في المجال العسكري قبل اندلاع النزاع بناء على طلب حكومة السودان، من خلال وزارة الدفاع السودانية والقوات المسلحة السودانية، وذلك لدعم جهود السودان في الحفاظ على السلام والاستقرار في البلد. وفي الواقع، وجّه الفريق أول عبد الفتاح البرهان عبد الرحمن البرهان، بصفته آنذاك رئيس مجلس السيادة الانتقالي لجمهورية السودان، طلبا رسميا للحصول على المساعدة العسكرية من دولة الإمارات العربية المتحدة في إطار اتفاق دفاعي وقعه البلدان في 29 تموز/يوليه 2020. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى الزيارات العديدة التي قام

بها عبد الفتاح البرهان عبد الرحمن البرهان إلى الإمارات العربية المتحدة في أجواء إيجابية، بما في ذلك في شباط/فبراير 2023، أي قبل شهرين من بدء النزاع.

وشمل التعاون بين البلدين أشكالا مختلفة من الدعم المقدم بين عامي 2019 و 2021 لحكومة السودان بقيادة عبد الله حمدوك، رئيس الوزراء آنذاك.

وتلقت الحكومة السودانية من الإمارات العربية المتحدة 30 مركبة مصفحة غير مسلّحة جرى تسليمها إلى السودان قبل شهرين من بدء النزاع. وتم نقل حيازة هذه المركبات بإذن من مكتب الملحق العسكري بسفارة السودان في الإمارات العربية المتحدة، واستلمتها وزارة الدفاع. وقد قدمت الإمارات العربية المتحدة هذه المساعدة بحسن نية، مع كونه مفهوما أن الغرض منها هو الدفاع عن السودان.

وإن ما قدمته الإمارات العربية المتحدة من دعم ومساعدة يتّسق مع التزاماتنا بموجب القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. فالإمارات العربية المتحدة لم تقدم أي أسلحة أو أعتدة ذات صلة من أي نوع لأي من الطرفين المتحاربين منذ بدء النزاع.

ومن المؤسف أن ممثل السودان سعى إلى تضليل المجتمع الدولي من خلال إغفال معلومات وسياقات مهمة مرتبطة بتاريخ السودان الحديث. وعملا بقانون قوات الدعم السريع لعام 2017، اعتُرف قانونا بقوات الدعم السريع في السودان باعتبارها قوات عسكرية وطنية التكوين مكلفة بمهام تشمل دعم ومساعدة القوات المسلحة والقوات الحكومية الأخرى في أداء مهامها. والحكومة السودانية هي التي تتخذ القرارات بشأن توزيع أعتدة الدولة.

(د) صور الهواتف المرفقة برسالة ممثل السودان المؤرخة 10 حزيران/يونيه 2024 هي لهواتف تجارية جرى بيعها على نطاق واسع. وطرز الهواتف هذه هي لهواتف مدنية قديمة توقّف إنتاجها. وشعار شركة "اتصالات" وغيره من العلامات الظاهرة على بعض الهواتف هي علامات قديمة – يعود تاريخها إلى ما قبل عام 2000 – ولم تعد الشركة تستخدمها.

وأرجو ممتنّة إصدار هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

*(توقيع)* غسق **شاهين**
القائمة بالأعمال بالنيابة
نائبة الممثل الدائم